

تصدر عن المعهد المالي - العدد ٢٤، أيار ٢٠٠٦

النشرة الداخلية لوزارة المالية اللبنانية

لدى الشباب اللبناني وتشجيعهم على تأسيس شركات صغيرة على أمل أن تصبح يوماً مؤسسات كبيرة وأن يتحولوا إلى مبادرين يوفرون بدورهم فرص عمل أخرى للبنانيين.

وراء مشروع بادر فريق عمل كبير مؤلف أولاً من رجال أعمال و أصحاب شركات كبرى سيضعون خبراتهم بتصرف الشباب، ثانياً من جمعيات خاصة سوف تمول مبادرات الشباب الهادفة إلى إنشاء مشاريع ومؤسسات. وثالثاً من ممثلين عن الجامعات في لبنان شأنهم تعريف الشباب عن "بادر".

أما جدول الأعمال فينقسم إلى عدة محاور: المحور الأول يتعلّق بالشق المالي ويتأمن التمويل المناسب لشباب يقوم بخطواته الأولى في إنشاء شركته، وهو يعتمد على جهود المعنيين بالتفاوض مع الممولين لرفع مستوى الدعم المادي، وتسهيل عمليات التمويل كالحصول مثلاً على تمويل دون رهن وعلى خلق صندوق استثماري للمشاريع الشبابية.

في المحور الثاني، تم الاتفاق مع جامعتي MIT و INSEAD على برنامجين في سبيل إبراز التميّز عند المتفوقين ودعم طاقاتهم.



الافتتاحية

"بادر" فكرة جديدة وهي ليست جمعية أهلية أو برنامج تمويل، أو برنامجاً إدارياً تديره وزارة المالية، أو برنامجاً تعليمياً تتبناه الجامعات، وهو ليس مبادرة حكومية أو أهلية.

إن برنامج "بادر" يقوم على مبادرة وطنية وهو مبني على الشراكة بين وزارة المالية والقطاع الخاص، بهدف تحفيز روح المبادرة

حرصاً على أن يكون الاقتصاد اللبناني المحور الأساسي في صناعة مستقبل لبنان، وتمسكاً بالطاقات الشبابية المهاجرة أو المتجهة نحو الوظيفة، بادرت وزارة المالية بمشاركة نحو ٤٠ عضواً مؤسساً من الشباب اللبناني الذين جُحوا في حياتهم المهنية المؤسساتية، وأكثر من ١٠ شركاء ممولين وأكاديميين في إطلاق برنامج "بادر".

في هذا العدد

الافتتاحية التدريب

- التدريب في وزارة المالية في الفصل الأول من العام ٢٠٠٦
- زيارة المراقبين للمساعدين الجدد إلى جمارك المصنع (ص ١)
- دورة تدريب للمراقبين للمساعدين المتمرنين في ملاك إدارة الجمارك... تحت الضوء (ص ٢)
- شركاء في التدريب**
- جزر القمر تستقبل منتدى للمدراء حول "التدريب المهني"، ١٤ - ١٦ شباط ٢٠٠٦ (ص ٣)
- التعريف بمديرية كبار المكلفين الفرنسية في المعهد المالي (ص ٣)

الضريبة الملف

- الموازنة في تعقيدها: ضوء على موازنة ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، مقابلة مع مدير الموازنة ومراقبة النفقات (ص ١٠)
- أخبار سريعة**
- نتائج أعمال اللجنة المشتركة بين وزارة المالية والهيئات الاقتصادية (ص ١٢)
- حديثكم حديثنا**
- كيف تتم عملية تحديد قيمة حصة موظفي وزارة المالية العامة من عائدات الجباية أو التحصيل السنوية؟ (ص ١٥)
- حياة الوزارة (ص ١٦)**
- المكتبة المالية (ص ١٨)**

- سياسات التوظيف في القطاع العام وتحديات استقطاب الكفاءات المطلوبة... في مستجداتها (ص ٤)
- أخبار الوزارة**
- إطلاق برنامج "بادر" لدعم الشباب اللبناني (ص ٤)
- الـ "Swift" إجراء جديد في وزارة المالية لتعزيز العلاقة مع شركائها (ص ٥)
- وزارة المالية تهدي المعهد المالي إلى الشهيد باسل فليحان (ص ٧)
- تكريم المرأة العاملة في القطاع العام بمناسبة يوم المرأة العالمي (ص ٧)
- مشاريع جديدة**
- توثيق العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية من خلال قانون الإجراءات

مواضيع الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الرواتب والأجور ورسم الطابع المالي. وسوف يتم تنظيم حفل اختتام لهذا البرنامج توزع من خلاله الإفادات على المشاركين. ■

توطيد الشراكة مع المراكز المحلية والإقليمية

استقبل المعهد المالي دورتين تدريبيتين في إطار البرنامج الذي ترعاه منظمة الجمارك العالمية، الأولى حول "السلائف والمحددات" والثانية حول "القيمة الجمركية". وساهم في تنظيم دورتين تدريبيتين مع جمعية المصارف في لبنان حول النظام الضريبي تخللهما زيارات ميدانية تعريفية إلى المعهد المالي لما يناهز ٧٥ موظفاً من المصارف. ■

جديد التدريب في الفصل الثاني من هذا العام

وعلى ضوء تزايد الطلبات التدريبية وانطلاقاً من حرص القيميين في وزارة المالية على جعل التدريب أداة أساسية في تحسين الأداء وفي دعم مشاريع التطوير الحالية، يستمر المعهد المالي في الأشهر المقبلة في تنفيذ سلسلة دورات لاسيما في خدمات المكلفين ومعايير المحاسبة الدولية والإدارة والمواضيع العقارية والجمركية. ■

تدريب المراقبين في دائرتي كبار المكلفين وضريبة الدخل

عمل المعهد المالي بالتعاون الوثيق مع مدير الواردات على تطوير برنامج خاص بشركات التأمين لمراقبي دائرة كبار المكلفين كما أطلق برنامج تدقيق ضريبة الدخل والذي سوف يشهد في الفصل المقبل إعادة برمجة لناحية المحتوى والأسلوب. ■

الجمارك: اختتام برنامج المراقبين المساعدين الجدد

اختتم المعهد المالي البرنامج التدريبي المكثف للمراقبين المساعدين الجدد في إدارة الجمارك وعددهم ٧٣ مراقباً مساعداً. كما نظّم دورتين تدريبيتين جديدتين حول "الذكاء المهني في فنّ التواصل والأساليب المتقدمة في الاستجواب والتحقيق" لموظفي الجمارك. ■

تدريب المستشفيات الخاصة

وفي خطوة جديدة من نوعها، نظّم المعهد المالي بالتعاون مع نقابة المستشفيات في لبنان، برنامجاً خاصاً بالمواضيع الضريبية للمحاسبين والمسؤولين الماليين في المستشفيات. وقد شارك في البرنامج ٤٢٧ متدرباً في ٢٧ حلقة تدريبية تناولت

الدورات المقبلة في المعهد المالي (نيسان - حزيران ٢٠٠٦)

- ورش عمل في المهارات الإدارية: إدارة الوقت، عمل الفريق، إدارة الضغط، إدارة الاجتماعات.
- دورات تدريبية حول أصول المراسلات الإدارية وحول أرشفة الوثائق وحفظها.
- دورات تدريبية في المحاسبة التجارية ومعايير المحاسبة الدولية وتحليل البيانات المالية.
- دورات تدريبية في تدقيق ضريبة الدخل وخدمات المكلفين وورش عمل حول الضرائب والرسوم.
- دورات تدريبية حول السلائف والمحددات لموظفي الجمارك وقانون السجل العقاري لموظفي أمانات السجل العقاري.
- وتستمر دورات المعلوماتية واللغات....

زيارة المراقبين المساعدين الجدد إلى جمارك المصنع



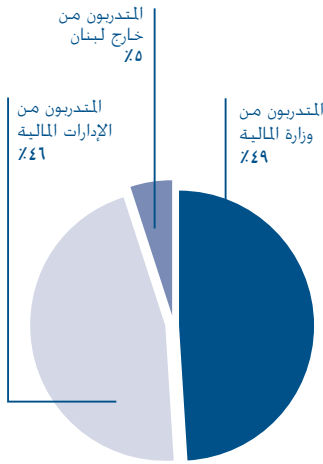
زار المراقبون المساعدون الجدد في إدارة الجمارك مكتب جمارك المصنع الواقع على الحدود اللبنانية-السورية في ٢٤ كانون الثاني ٢٠٠٦. وأتت هذه الزيارة كخطوة عملية بعد التطبيق النظري ضمن البرنامج التدريبي المكثف الذي أعطي لهم خلال الأشهر السابقة.

وفي تفاصيل هذه الزيارة: استقبل المراقب أول نبيل الشقرا المراقبين المساعدين الجدد بكلمة ترحيبية شدد فيها على دور إدارة الجمارك في المراكز الحدودية وأهمية حسن التعامل مع المسافرين عبر الحدود. بعدها تم تقسيم المتدربين إلى مجموعتين: الأولى برفقة المراقب كمال سلّوم، والثانية برفقة المراقب مصطفى الرّقة.

التدريب في وزارة المالية في الفصل الأول من العام ٢٠٠٦

تولّى فريق التدريب في المعهد المالي في مطلع العام ٢٠٠٦ دراسة وتنفيذ مختلف طلبات التدريب الواردة إليه من مديرية الواردات ومن إدارة الجمارك ومن نقابة المستشفيات في لبنان. كما أجرى سلسلة لقاءات مع المدراء لاستطلاع حاجاتهم التدريبية في الإدارات المالية والجمركية والعقارية للعامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. وإضافة إلى

توزيع المتدربين بحسب ادارتهم



التدريب المتخصص. نفذ المعهد المالي عشرات الدورات التدريبية في المعلوماتية واللغات. فضلاً عن التدريب الإقليمي والدورات خارج لبنان. وقد بلغ إجمالي الدورات التدريبية ٧٣ دورة تدريبية و١٤١٧ متدرباً من وزارة المالية ومن الإدارات الأخرى ومن المشاركين العرب والأجانب (الرسم البياني). فما الذي ميّز عمل المعهد مطلع هذا العام؟

جدول يبيّن أرقام التدريب في الفصل الأول من العام ٢٠٠٦

الدورات التدريبية في الفصل الأول من العام ٢٠٠٦	عدد الدورات	عدد الساعات	وزارة المالية	الإدارات الأخرى	خارج لبنان	إجمالي المتدربين
برامج التدريب المتخصص في وزارة المالية	١٣	٢٨١	٣١٥	---	---	٣١٥
برامج التدريب في المالية العامة	١٠	٧٩	٢١٨	---	---	٢١٨
برامج التدريب في الجمارك	٣	٢٠٢	٩٧	---	---	٩٧
دورات المعلوماتية	٣٥	٤٤	٢٢٨	١٣٨	---	٣٦٦
برامج تعزيز اللغة الانكليزية	٥	٢٣٥	٩٦	١	---	٩٧
برامج تدريب متخصصة لمستشفيات الخاصة	٩	٢٧	---	٤٢٧	---	٤٢٧
التدريب بالتعاون مع المنظمات المحلية والدولية والإقليمية	٦	١٠٣	٤٩	٨٧	٦٧	٢٠٣
بعثات تدريب خارج لبنان	٥	١٢٠	٩	---	---	٩
المجموع	٧٣	٨١٠	٦٩٧	٦٥٣	٦٧	١٤١٧

أما في المحور الثالث الذي يتولى الناحية الإعلامية والتثقيفية، فيعتمد "بادر" على تعاونه مع المؤسسات التعليمية والإعلامية لتعريف الشباب على هذا المشروع والمساهمة في تعزيز القيم الاجتماعية المبنية على المبادرة والعمل والإنتاجية تماشياً مع ثقافة العمل الجديدة التي يحملها "بادر".

والمحور الرابع والأخير يتعلق بالتعاون بين "بادر" والدولة في سبيل تسهيل وتبسيط الإجراءات القانونية والإدارية للشباب الراغبين في تأسيس الشركات.

تكمن أهمية المشروع في هدفه وهو إحياء روح المبادرة عند الشباب اللبناني من خلال تعزيز ثقتهم بلبنان وبدورهم المحوري في بنائه اقتصادياً. لذلك تنحصر صعوبة هذا البرنامج بعد انطلاقه في المحافظة على إستمراريته وعلى الدفع والزخم عند المشاركين في هذه المبادرة.

إن "بادر" هو برنامج من صنع شباب جُحوا مهنيًا وأرادوا مدّ يد المساندة إلى المتخرجين حديثًا من الشباب.

يرتبط نجاحه بهمة الشباب اللبناني واندفاعه إلى تنفيذ مبادرات استثمارية وإنتاجية حرك الإقتصاد اللبناني كما يعود نجاحه إلى الجهود المشتركة الذي ستقوم به كل الأطراف المعنية بـ"بادر".

وبالرغم من الوضع الاقتصادي الدقيق والتحديات التي يواجهها لبنان وبالرغم من النظرة السلبية التي تدفع بالشباب اللبناني إلى الهجرة لتحقيق طموحاتهم وتنمية بذور أحلامهم، فهم مدعوون إلى عدم الاستسلام بل المضي في معركة بناء مستقبلهم ليكونوا أصحاب قرارات الغد. "بادر" ليس إلا خطوة لتشجيع المبادرة الشبابية وإعادة إحياء روح جديدة إيماناً بقدرتهم على الاستثمار وتعزيز الإقتصاد اللبناني.

ولأن القدرة والطاقة والإبداع سلاح الشباب، ولأن المستقبل لهم، فالكلمة الأخيرة ليست مني إلى الشباب، بل الكلمة الأخيرة هي للشباب.

وزير المالية
جهاد أزعور

جزر القمر تستقبل منتدى للمدراء حول "التدريب المهني"، ١٤ - ١٦ شباط ٢٠٠٦

الجلسات أكثر تعقيداً. أما الأمر الملفت فيتمثل بالاهتمام المميز الذي أولاه مركز الاجتماعات والدراسات والبحوث لمدراء الإدارات الضريبية (CREDAF) للمتدربين والمدربين على حد سواء بهدف إغاح المنتدى. أضف إلى ذلك الجهود التي بذلها المنظمون في مديرية الضرائب العامة في جزر القمر لاستقبالنا رغم تواضع إمكانيات بلدهم.

ويبقى الإجماع على أن منتدى مماثل كان ليستحق أن يخصص له وقت أكثر وإمعان أعمق وموارد مالية أكبر. وعلى هامش ما تقدم بلفتني قول ماثور لإميل زولا يذكّر فيه أن "لا بد للمرء أن يعلم أنه لا يستطيع بلوغ السعادة في ظل الجهل". ■

جنان دويهي

مسؤولة تدريب في المعهد المالي



قد يبدو لك السفر الطويل إلى ما وراء البحار وتحديداً إلى جزر القمر للحديث عن التدريب المهني أمراً غريباً. غير أن نتائجه أتت لتكون ملفتة للانتباه. في الواقع أدى التنسيق بين المديرية العامة للضرائب في فرنسا ممثلة بالمدرّب جيل فيول (Gilles VIAULT) وبين المعهد المالي إلى وضع رؤية أوضح لاستراتيجيات التدريب المعتمدة. كما أدى تنوع مجموعة المتدربين إلى إغناء هذا المنتدى لاسيما من خلال تبادل الخبرات والمشاريع المستقبلية.

كذلك فإن موضوع المنتدى قد أثار اهتمام كافة المشاركين لتصدره قائمة مواضيع النقاشات المتعلقة بتحديث الإدارات المالية. ومن جهتهم، تداول المتدربون خلال ورشات العمل في العديد من الأفكار والإشكاليات والمسائل والخبرات المختلفة مما جعل مهمة مقرري

× تم تنظيم المنتدى بالتعاون مع مركز الاجتماعات والدراسات والبحوث لمدراء الإدارات الضريبية (CREDAF) ومع مديرية الضرائب في جزر القمر والمديرية العامة للضرائب في فرنسا والمعهد المالي في لبنان.

التعريف بمديرية كبار المكلفين الفرنسية في المعهد المالي

العام ٢٠٠٢. وقد شكلت هذه المديرية بالنسبة للشركات الكبيرة مركزاً ضريبياً موحداً يجري فيه التصريح عن الضرائب الرئيسية وتسديدها. كما يقدم خدمات جديدة على غرار التسويات (بين الضرائب الواجب تأديتها والديون المتوجبة على الدولة). كما ساهمت في تسريع عملية تسديد الضرائب (قروض على الضريبة على القيمة المضافة).

ويقع إنشاء هذه المديرية ضمن نهج عام يهدف إلى تبسيط الإجراءات المالية والضريبية على المكلفين والمواطنين وتزويدهم بخدمات أفضل وكذلك تحسين سير عمل الدولة. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن إنشاء دائرة كبار المكلفين اللبنانية في أيار ٢٠٠٥ يندرج ضمن المنحى عينه. ■

المراقب، ربيع العرجاء



في إطار التنسيق بين المديرية العامة للضرائب في فرنسا والمعهد المالي. وبهدف تعريف موظفي دائرة كبار المكلفين اللبنانية على الخبرات الفرنسية في مجال الخدمات الضريبية. نظم المعهد حلقة تعريف بمديرية كبار المكلفين الفرنسية تولاها السيد آلان تالون، رئيس دائرة في المديرية وذلك بين ٢٣ و ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦. تضمنت الحلقة نبذة عامة حول المديرية كما تناولت نشأتها وهيكلتها الداخلية والخدمات التي تقدمها إلى المؤسسات الكبيرة. كذلك ركزت على عمليتي التدقيق والتحصيل.

أما مديرية كبار المكلفين فتجسد عملية التحديث التي تتم في وزارة المال والاقتصاد والصناعة الفرنسية؛ وكان قد أطلق فكرة إنشائها وزير الاقتصاد السيد دومينيك ستراوس خان. أما تأسيسها فكان في كانون الثاني من

المعلوماتية كان رما الجزء الأكثر أهمية وكذلك إعداد كل مجموعة لبحث يعالج موضوعاً جمركياً من الناحية النظرية والعملية فتح لنا آفاقاً جديدة لثقافتنا الجمركية.

ولا بد من الإتيان على ذكر الزيارة الميدانية لمكتب المصنع والتي وإن تخللها قليلٌ من الفوضى حالت في بعض الأحيان من الاستفادة على وجه أكمل. كانت جداً ضرورية بغض النظر عن الصورة التي انطبعت في أذهاننا عن أحوال المكاتب الجمركية في المراكز الحدودية.

غالباً ما ينعت بالكاذب أو بالجاهل من يقيم موضوعاً من زاوية واحدة، وتحسباً لقارئ - قد يكون احد الزملاء المتتمرين - يطبق هذه المقولة على هذا المقال، لا بد من تقييم دورة المعهد المالي من منظار موضوعي وعادل.



في ما يتعلق بالمواد الدراسية من المسلم به، أنها كلها كانت مهمة وذات صلة مباشرة بميدان وظيفتنا، إلا أن المدة المخصصة لمعالجة كل مادة لم تكن كافيةً وذلك باعتراف الأساتذة المعنيين. فلو زادت الساعات المخصصة لكل مادة على حساب عدد المواد لأعطيت المعلومات حقها فتر سخت أكثر في أذهاننا، ونذكر منها مواد "النظام المنسق"، "إدارة المخاطر" و "قواعد التقييم الجمركي"...

في ما عدا ذلك فإننا نثني على جهود الموظفين في المعهد الذين تميزوا بحسن التنظيم والتخطيط المسبق لكيفية توزيع المقررات المعدة للدرس في وقتها المعين وكذلك توزيع برنامج الدراسة وبرامج التقييم المقررة.

وفي النهاية لا بد من الاعتراف بأنه كان للعنصر النسائي الطاغى في المعهد المالي دورٌ أساسيٌّ، إن لم يكن الدور الأهم، في نجاح عملية التنظيم والتخطيط "المتقن"...

المراقب المساعد المتمرن
مايا ملحم

الحطة الأولى كانت في قاعة المسافرين حيث اطلعت المجموعتان على إجراءات التفتيش والتدقيق المتبعة لدى عبور السيارات والآليات عبر الحدود، وكيفية استعمال دفاتر المرور ورخصة استيراد البضائع والتأشير عليها. ثم توجه المتدربون إلى ما يُعرف بساحة الكشف حيث يتم معاينة البضائع والتأكد من تضمين البيان الجمركي كامل الأوراق اللازمة، واختبروا كيفية إجراء الكشف الحسي للشاحنات من خلال تطبيق عملي. بعدها كانت زيارة لمبنى الضابطة الجمركية حيث تعرف المتدربون على مهامها وأهمها الدوريات الجمركية التي تحدد من محاولات التهريب عبر مسالك غير شرعية.

ختاماً أجمع المتدربون على أهمية هذه الزيارة الميدانية في تعميق معرفتهم بتطبيق القوانين الجمركية لاسيما في المراكز الحدودية. إلا أنه كانت لديهم جملة ملاحظات تتعلق بتحسين ظروف عمل المراقبين الجمركيين من تجهيزات مكتبية ووسائل تدفئة وخاصة ضرورة ارتباط الرقابة الجمركية عبر تكنولوجيا حديثة ممكنة تسهل حركة مرور المسافرين وعمليات تخليص البضائع عبر الحدود. ■

دورة تدريب للمراقبين المساعدين المتتمرين في ملاك إدارة الجمارك... تحت الضوء

"ليس الفقير من لم يملك شيئاً، بل من لم يملك عملاً"

قد يضيف مونتيسكيو اليوم على حكمته هذه أنه لو ملك المرء عملاً من دون تدريبه على كيفية إيجازه لاعتبر أكثر فقراً... فالتدريب العملي من شأنه تطوير عائدات كل عمل وكل وظيفة وبالتحديد الوظيفة العامة.

من هنا وبعد أن عيّنا كمراقبين مساعدين متمرنين في ملاك إدارة الجمارك كانت لنا تجربة، بدايةً في المعهد الوطني للإدارة ومن ثم في المعهد المالي، حيث خضعنا لفترة تدريب استمرت حوالي ثلاثة أشهر.

ترأى لنا نظام التدريب في المعهد المالي مختلفاً عما توقعنا، إذ أخذت بعين الاعتبار الدورة المكثفة التي تابعناها في الـ ENA، وجاءت الدورة الجديدة أكثر "مرونة" إن من حيث ساعات التدريس وإن من حيث تقسيم المجموعات، فتركزت لكل موظف متمرن الحرية في اختيار التوقيت والمجموعة التي تناسبه.

أما في ما خصّ المواد التي درّست فسرعان ما اتضحت لنا أنها عملية ومتخصصة؛ إذ إن التعرف بالأنظمة الجمركية

وبعد التأكد من صحة المعلومات وتطابقها مع المعلومات المدخلة على نظام الموازنة توافق مصلحة الخزينة على تحويل هذه الأموال وتجري وزارة المالية عملية التحويل الأولية إلى مصرف لبنان.

المرحلة الثانية: يعمل مصرف لبنان على تحويل المبالغ إلى الحسابات التي حددتها وزارة المالية بعد التأكد من أسماء المصارف التجارية وأسماء أصحاب الحسابات وأرقامها عبر الشبكة التي تربط مصرف لبنان بكافة المصارف التجارية.

ما هي أبرز المشاكل التي اعترضت نظام الـ "Swift" عند بدء عملية التحويل؟

- تتم العملية حصراً عبر مصرف لبنان في بيروت وليس عبر أي فرع آخر لمصرف لبنان.
- لا يمكن لعملية التحويل أن تتم إذا كان حساب المستفيد مفتوحاً في أي فرع من فروع مصرف لبنان.
- لا يوجد آلية لتحويل الأموال إلى حسابات المصارف المتنازل لصالحها من قبل المستفيدين، وبالتالي لا يتم إجراء العملية.
- عدم وجود آلية لاسترجاع مبالغ الأموال المحولة عن طريق الخطأ إلى أرقام حساب خاطئة؛ مما يستلزم أن يتوخى القيمون على عملية الـ "Swift" في كافة مصالحي الإدارة وفي إدارة مصرف لبنان - بيروت الحذر الشديد لدى إتمامهم أي عملية تحويل.
- عدم تمكن الإدارة من تدقيق كافة مراحل البرنامج دفعة واحدة، وبالتالي تطبيقه على مراحل متلاحقة.

في الحلول، يعمل فريق المركز الآلي في وزارة المالية بالتنسيق مع كل من مديريةية المصرفيات ومديرية الخزينة وإدارة مصرف لبنان على إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الناجمة عن تطبيق نظام الـ "Swift". ومن الحلول التي تم اعتمادها ما يلي:

- حصرت الإدارة عملية التحويل المصرفي بمصرف لبنان - بيروت دون سواه لكي لا تتشعب المعلومات مما يؤدي إلى أخطاء أثناء إنجاز عملية التحويل.
- أوجدت طريقة عملية وسهلة لتحويل الأموال إلى الحسابات المفتوحة في مصرف لبنان تتبعها خصوصاً عند تحويل الأموال إلى حسابات البلديات والمؤسسات العامة.
- عمدت الإدارة إلى ربط عملية التحويل المصرفي بعدة عناصر لتتمكن من ضبط الأخطاء التي يمكن أن تحصل أثناء إجراء العملية، وهذه العناصر هي: اسم المصرف والفرع ورقم الحساب بالإضافة إلى اسم المستفيد، وبالتالي أي عملية تحويل مصرفي لا تحمل أي من هذه العناصر الثلاثة لا يمكن أن تنجز مما يقلص فرص ارتكاب الأخطاء أثناء إنجاز العملية.

إلى مساهمة البرنامج في الاستثمارات عبر صندوق سيوضع في العام ٢٠٠٧، لا يؤمن التمويل فحسب، بل يشارك أصحاب المشاريع الشابة باستثماراتهم. وبالتعاون مع القطاع العام، يسهر البرنامج على تطوير الإطار القانوني للمعاملات وتبسيطها وتبسيطها ليتمكن الشباب من القيام بالمبادرات الفردية من دون معوقات.

في قاعة سرسوق الفخمة، أبصر برنامج "بادر" النور حاملاً في طياته أعظم تجارب عدد من كبار رجال الأعمال الناجحين وأرقى أعلام الشباب الجامعي اللبناني الواعدة بالقدرة على امتلاك وقيادة المؤسسات تجاوباً مع طموحاتهم وطاقاتهم. وأطلقت دعوة للمبادرة الفردية تؤمن فرصة عمل للمبادر وإذا نجح يؤمن فرصة لغيره. دعوة، لعلها تساهم في نشر ثقافة عمل جديدة تبث روح الاستثمار والحس بمسؤولية المشاركة بنهضة الاقتصاد اللبناني.

ويبقى الانتكال على همّة الشباب... ■

الـ "Swift" إجراء جديد في وزارة المالية لتعزيز العلاقة مع شركائها

ضمن مساعي وزارة المالية الهادفة إلى تعزيز العلاقة مع المواطنين، أطلقت الوزارة نظام الـ "Swift" الذي يهدف إلى دفع أموال المواطنين ومتعهدي المشاريع الذين يتعاملون مع مختلف الإدارات والمؤسسات العامة من خلال تحويلات مصرفية مباشرة إلى حساباتهم. تتم هذه العملية بالتعاون مع مصرف لبنان (فرع بيروت)، وتقلص من نسبة التعامل بالعمل النقدي وتنشط التحويلات المصرفية، كما تسهل الرقابة على الحركة النقدية في لبنان التي تتولاها وزارة المالية.

كيف تتم عملية التحويل - الـ "Swift"؟

تمر عملية الـ "Swift" بمرحلتين أساسيتين: المرحلة الأولى: تعتمد الإدارة في الوزارة المعنية إلى تصفية حقوق المواطنين والمتعهدين من خلال إرسال مستندات تصفية وصرف إلى دائرة التدقيق والصرف في مديريةية المصرفيات: بعدها يصرف الموظفون المعتمدون في هذه الدائرة الحقوق لأصحابها. من ثم يتم إصدار حوالات دفع باسم هؤلاء تحمل عبارة "تحويل مصرفي" أي "Swift" وتتضمن أسماء أصحابها التي تكون قد أدخلتها دائرة التدقيق والصرف في نظام الموازنة الإلكتروني المعتمد في وزارة المالية. يتم تدقيق هذه الحوالات في دائرة الحوالات - مديريةية الخزينة:

سياسات التوظيف في القطاع العام وتحديات استقطاب الكفاءات المطلوبة... في مستجداتها

وكذلك تمّ إحياء ورشة عمل للعاملين في مجال إدارة الموارد البشرية في مديرتي الجمارك والمالية العامة حضرها رئيس إدارة الموظفين في مجلس الخدمة المدنية. تناولت الورشة تجربة وزارة المالية الفرنسية والمستجدات في وسائل التوظيف، لاسيما: تطور وتنوع وسائل التوظيف في القطاع العام الفرنسي، إيجابيات وسلبيات التوظيف من خلال المباريات، تدقيق المهارات المطلوبة من خلال طبيعة المباراة، التنظيم الفني للمباراة، وغيرها من المواضيع.

في ختام مهمة السيد هيو، نظّم المعهد حلقة نقاش حول المستجدات في سياسات التوظيف في القطاع العام، دعي إليها الأخصائيون وكبار المسؤولين في القطاع العام اللبناني وخبراء إدارة الموارد البشرية. وقد تمّ خلالها التطرق إلى أهمية انتقاء العناصر البشرية في القطاع العام وما يترتب عنها على نوعية وفعالية الخدمات المقدمة. كما نوقشت أهمية التدريب في التطوير المستمر للموارد البشرية.

وأمل الحاضرون أن يؤدي الانفتاح على التجارب الخارجية واللقاءات المنعقدة إلى الاستفادة من أفضل المستجدات واعتمادها في القطاع العام اللبناني. ■

في إطار التعاون بين وزارة المالية الفرنسية والمعهد المالي، استضاف المعهد من ٢٠٠٦/٢/٢٠ إلى ٢٠٠٦/٢/٢٢، السيد ديديه هيو (Didier Hue)، مراقب حكومة لدى وزارة المالية الفرنسية ومكّلف بمهمة تطوير وإعادة هيكلة مباريات الدخول إلى ملاكاتها. وذلك بهدف عرض تجربة وزارة المالية الفرنسية في إعادة هيكلة وتحديث وسائل التوظيف فيها، والإطلاع على حاجات وزارة المالية اللبنانية في هذا المجال.

تضمنت مهمة الخبير زيارات للمعنيين بموضوع التوظيف في القطاع العام اللبناني وفي وزارة المالية للوقوف عند آرائهم؛



إطلاق برنامج "بادر" لدعم الشباب اللبناني

"الفكرة انطلقت من ضرورة تجاوز طموحين كانا لدى الشباب في لبنان، الأول هو الحصول على وظيفة، والثاني الحصول على فيزا. أما نحن فتريد التجاوب مع طموح ثالث كان كامناً، هو أن يكون الشباب اللبناني قيادياً في إنشاء المؤسسات وإيجاد فرص العمل...".

المتفوقين والقياديين يعملون في مجالات شتى لنقل خبراتهم إلى الجيل الجديد من الشباب ليكونوا مصدر إلهام لهم من أجل الثقة بالنجاح، وبهدف "مأسسة المبادرة الفردية" يحاول "بادر" خلق مناخ مشجع عبر تقديم استشارات حول الجدوى الاقتصادية لمشاريع الشباب، ومواكبة الشباب في خطواتهم الأولى عبر الإرشاد والتوجيه أو تقديم المساندة التقنية، بالإضافة



بهذه الكلمات المختصرة والمعبرة معاً أطلق وزير المالية جهاد أزغور برنامج "بادر" لدعم روح المبادرة لدى الشباب، خلال احتفال أقيم في فيلا ليندا سرسوق في ٢٠٠٦/٤/١٢ بحضور عدد من الشخصيات الرسمية، الدبلوماسية، والإعلامية، بالإضافة إلى رئيس "بادر" روبري فاضل ونائبه نادر الحريري ومؤسسي ومولي وشركاء "بادر" من رؤساء وممثلي مؤسسات وجامعات لبنانية وجمعيات شبابية اجتماعية واقتصادية وفعاليات المجتمع المدني وإلى مجموعة من الطلاب الجامعيين.

في وقت ما زالت السفارات في لبنان تعج بطلاب يجتهدون للرحيل، وفيما تتصاعد الخطابات الرسمية الواعدة بانفراج اقتصادي قريب، جاء "بادر" لتحفيز روح المبادرة عند الشباب اللبناني وإعادة الثقة بإمكانية نجاح أي مشروع يحلمون به أو نالوا شهادات في سبيل تحقيقه في المستقبل.

"شباب يرغبون في مساعدة شباب" تحت هذا الشعار أسست "بادر" مجموعة من أربعين فرداً يمثلون نخبة من رجال الأعمال

أهدت وزارة المالية مركز التدريب والتوثيق التابع لها - المعهد المالي إلى ذكرى الشهيد باسل فليحان. لهذه المناسبة، عقد وزير المالية جهاد أزعور مؤتمراً صحفياً في المعهد المالي في ١٥ شباط ٢٠٠٦ أعلن خلاله عن تسمية المعهد المالي "معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي" بحضور زوجته وعدد من الشخصيات الدبلوماسية والرسمية التي واكبت مسيرة الوزير الشهيد.

أما الإهداء فيأتي تقديراً لمواكبة باسل فليحان الرئيس السنيرة - الذي كان له مستشاراً آنذاك - في تأسيس المعهد المالي في العام ١٩٩٦ وتقديراً للجهود التي بذلها في وزارة المالية حيث عمل إلى جانب الرئيس فؤاد السنيرة على قيادة مشروع طموح للإصلاح والتغيير فاستقدم غيره من الخبراء اللبنانيين للعمل إلى جانبه في إدارة مشاريع التحديث في المالية العامة والجمارك والشؤون العقارية والمساحة. وشهدت الأيام لتفاني باسل وفريق عمله ولقربهم من حياة الوزارة وهمومها. ولعملهم في سبيل المصلحة العامة، فسطروا جميعاً في يومياتهم تاريخاً جديداً للإدارة المالية في البلاد. ■

تكريم المرأة العاملة في القطاع العام بمناسبة يوم المرأة العالمي



كما جرت العادة منذ العام ٢٠٠٢، وبرعاية وحضور وزير المالية، الدكتور جهاد أزعور، احتفل المعهد المالي باليوم العالمي للمرأة في ٧ آذار ٢٠٠٦ وخصص المناسبة لتكريم النساء العاملات بشكل عام والمتقاعدات وموظفات وموظفين في الوزارة بشكل خاص. فتضمن اللقاء نقاش حول دور المرأة في القطاع العام، شاركت فيه السيدة جوزيت طبراي، مدعي عام ديوان المحاسبة والأنسة أسما اندراوس، ناشطة في القطاع المدني، اللتان تحدثتا عن خبرتهما الشخصية. كما شاركت بالنقاش الحامية السيدة ماري روز زلز، متطرفة إلى موضوع الكونا والسيدة علياء عباس، مديرة الصرفيات في وزارة المالية التي عرضت التحدّيات والعوائق التي تواجهها المرأة في القطاع العام.

المرحلة الأولى من دراسة InfoPro حول خدمات المكلفين في وزارة المالية



أنهت شركة InfoPro للدراسات المرحلة الأولى من الدراسة التي كلفتها وزارة المالية بإجرائها حول درجة امتنان المكلفين من الخدمات المقدمة من مختلف دوائر مديرتي المالية العامة والمساحة والشؤون العقارية.

وقد شملت هذه المرحلة مجموعة من المقابلات مع رؤساء الوحدات المعنية بالتعاطي المباشر مع الجمهور في هاتين المديرتين أدت إلى تحديد النقاط التالية:

- كمية المعاملات المنجزة سنوياً في كل من الدوائر المعنية بالدراسة
- أنواع الخدمات المقدمة من قبل كل منها
- الصعوبات الداخلية التي تواجهها
- الحلول المتبعة لمعالجتها
- الفئات الموزع عليها الجمهور
- نوع شكاوى الجمهور والحلول المعتمدة لحلها
- آليات تنظيم العمل، كمية ونوعية المستندات المطلوبة، الوقت المحدد لإنجاز كل معاملة وعدد الموظفين المكلف بها...

سمحت هذه المعلومات بإعداد تقرير نوعي وصفي حول كيفية تقديم الخدمات من قبل الوحدات المعنية وأهم المشاكل الداخلية التي تعاني منها، وقد تم عرضها على وزير المالية ورؤساء تلك الوحدات.

إن هذه المرحلة أساسية لإعداد المرحلة الثانية التي تهدف إلى استطلاع رأي عينة من المواطنين والمؤسسات حول درجة امتنانهم من نوعية الخدمات المقدمة لهم من وزارة المالية بغية الخروج بإستراتيجية وخطة عمل لتطوير وتحسين هذه الخدمات. ■

وزارة المالية تهدي المعهد المالي إلى الشهيد باسل فليحان



في ذكرى مرور عام على الجريمة النكراء التي أودت بحياة عدد من الشهداء وفي طليعتهم الرئيس رفيق الحريري ثم النائب ووزير الاقتصاد باسل فليحان الذي عاند الموت ٦٤ يوماً،

وقد استنبط المستشارون بيان الرؤية من خلال الإجابات التي توفرت على الأسئلة التالية:

- ما هو نوع الوزارة الذي نريد أن نكون عليه؟
- وزارة تشجّع الاستقرار الاقتصادي (٣٠٪)
- وزارة رائدة في الإصلاح (٢٥٪)

ما هي القيمة المضافة التي نقدمها من خلال خدماتنا؟

- ضمان الشفافية والمساءلة (٣٦٪)
- ربط الإنفاق بالأولويات الوطنية (٢٥٪)
- ما هي الصورة التي نريد أن نعكسها عن الوزارة؟
- أداة رئيسية لمواءمة الموازنة مع السياسات الوطنية (٣٤٪)
- الجهة التي تتولى إدارة السياسات المالية والدين العام (٣٣٪)
- ما هي الوسائل التي تتيح لنا تحقيق الموقع المطلوب؟
- مكافحة الفساد (٢٧٪)
- استخدام التقنيات الحديثة (٢٢٪)

كما اعتمد المستشارون المقاربة نفسها لتحديد المهام الرئيسية للوزارة. فأتت الإجابات عن الأسئلة على الشكل التالي:

- ما هي المهام الأساسية التي يجب أن نقوم بها؟
- تأمين الاستقرار المالي (٢٧٪)
- السعي لتفعيل الإجراءات المعتمدة (٢٢٪)

ما هي النتائج المرتقبة من عملنا؟

- ضمان ثقة المواطنين بالوزارة (٢٨٪)
- تحسين البيئة الاقتصادية (٢٢٪)

ما هي المعايير التي يجب اعتمادها؟

- اعتماد التقنيات والحلول الحديثة (٥٤٪)
- تطبيق المعايير وأفضل الممارسات المعتمدة دولياً (٤١٪)
- كيف سيستفيد شركاء الوزارة والجهات المعنية من ذلك؟
- تماسك متزايد بين السياسات المالية والسياسات الاجتماعية (٢٨٪)
- تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها الوزارة وتقليص كلفتها (٢٨٪)

وقد تمكن المستشارون من صياغة بيان أولي لرؤية ومهام الوزارة، على أن توضع بشكلها النهائي بعد عرضها على المعنيين:

الرؤية:

قيادة الإصلاح الاقتصادي للحكومة من خلال إعداد السياسات المالية وإدارتها وإدارة الدين العام بشكل سليم وذلك بهدف ضمان النمو الاقتصادي المستدام بما يتماشى مع الأولويات الوطنية، وأن تكون قدوة للشفافية والمساءلة بما يعكس الحكم الصالح.

المهام الرئيسية:

سوف نحقق رؤيتنا من خلال ضمان فعالية الخدمات التي نقدمها، مستخدمين بذلك التقنيات الحديثة وأفضل الممارسات الإدارية بأقل كلفة ممكنة، وذلك بهدف تعزيز ثقة المواطنين بنا وتأمين التماسك بين السياسات المالية والاجتماعية. ■

- أما في حال حصل أي خطأ في التحويل، فتنبع الإجراءات العادية المتبعة في وزارة المالية لاسترجاع أموال الدولة المدفوعة عن طريق الخطأ عبر إصدار أمر حصيل عن مدير الخزينة والدين العام بحق الشخص الذي حوّل مبلغاً من المال إلى حسابه عن طريق الخطأ.

والعمل جار حالياً لتطبيق آلية التحويل إلى حسابات المصارف المتنازل لها من قبل المتعهدين، وبالتالي تكون الإدارة قد تمكنت من استكمال مراحل عملية "swift" كافة.

لا شك بأن نظام التحويل هذا، وبالرغم من بعض الأخطاء والعراقيل التي ظهرت وستظهر أثناء تطبيقه، يساهم مساهمة فعالة في تسهيل الإجراءات وتبسيطها ويشجّع أصحاب الشأن على التعااطي مع وزارة المالية. ■

الحاسب إلياس زخيا

مديرية الصرافيات

الرؤية والمهام الرئيسية لوزارة المالية

عملت وزارة المالية مؤخراً بالتعاون مع شركة الاستشارات الدولية بوز ألن هاملتون، على إجراء تقييم استراتيجي لأدائها بهدف وضع برنامج إصلاحي يصب في إطار رؤية وزارة المالية ومهامها.

عمل الاستشاريون خلال الأشهر القليلة الماضية على جمع معلومات تتعلق بخمسة مجالات أساسية من عمل الوزارة، وهي:

١. الخدمات المقدمة إلى المواطنين

٢. التكنولوجيا المعتمدة

٣. هيكلية الوزارة

٤. الموارد البشرية في الوزارة

٥. تقييم الأداء، وذلك لوضع برنامج الإصلاح

وبناءً عليه تم تحديد لائحة شاملة بمبادرات يمكن اعتمادها لتحقيق هذا البرنامج وجرى ترتيبها بحسب الأولوية ووزعت على أربع فئات قد تشكل مكونات برنامج الإصلاح وهي التالية:

أ. تحسين فعالية الإجراءات المعتمدة

ب. تحسين النظام المالي

ج. تحديث هيكلية الوزارة وبناء القدرات البشرية

هـ. المساهمة في تحديث القطاع العام

وبهدف توجيه برنامج الإصلاح، كان هنالك حاجة لوضع رؤية ومهام واضحة لوزارة المالية، وفي هذا الإطار، نظم الفريق الاستشاري ورشة عمل جمعت كبار المسؤولين في وزارة المالية الذين عبروا عن وجهة نظرهم عما يتوجب أن تكون عليه الرؤية والمهام الأساسية للوزارة، من خلال الإجابة على استمارة، أدت نتائجها إلى تحديد رؤية ومهام وزارة المالية.

المذكورة وتصحيحها في حال لم تكن مطابقة للواقع. وبات المكلف الذي يلجأ إلى التصريح الإلكتروني يستفيد مما يلي:

- حسم ضريبي بقيمة ٢٠ يورو.
 - مهلة إضافية لإرسال التصريح عبر الإنترنت.
 - إعفاء من تقديم المستندات المطلوبة لاسيما تلك المتعلقة بتقديم الهبات (تخفيض الضرائب في ما يتعلق بالهبات) وبتسديد اشتراكات النقابات (شروط الاحتفاظ بالوثائق ذات الصلة).
- وقد انعكس ذلك إيجاباً على عدد المكلفين الذين قدموا تصاريحهم إلكترونياً بحيث بلغ ٣,٧ مليون مكلف في العام ٢٠٠٥.

كندا:

اعتمدت كندا نظام التصريح الإلكتروني منذ العام ٢٠٠٢ غير أنها استثنت من هذه الخدمة الأطراف التالية:
المكلفين غير المقيمين في كندا، الأطراف التي أعلنت إفلاسها، والأطراف التي تسدد الضريبة على الأجور في أكثر من إقليم أو منطقة. ■

السويد: (www.cejem.com و www.itsweden.com)

في العام ٢٠٠٤ لجأ ١,٠٤٦,٦٩٥ مواطناً سويدياً إلى التصريح الضريبي عبر الإنترنت أو عبر الهاتف أو عبر الرسائل الإلكترونية (sms)، أي أن مكلفاً من أصل ثلاثة مكلفين استخدم التصريح الإلكتروني، وقد ارتفع عدد المصححين إلكترونياً بنسبة ٣٠٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٣. ولوحظ أن معظم مستخدمي هذه الوسائل تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٣٤ عاماً.
من جهة أخرى، تشير دراسة شملت ٩ دول أعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن كلفة الإدارة المالية هي الأقل في السويد حيث تشكل نسبة ٠,٥٢٪ من الإيرادات الضريبية مقارنةً بـ ١,٧١٪ في ألمانيا و ١,٦٪ في فرنسا.

فرنسا: (www.impots.gouv.fr)

بدءاً من العام ٢٠٠٦، لم تعد التصاريح الضريبية الإلكترونية فحسب بل باتت نماذج التصاريح تتضمن المعلومات المطلوب إدخالها بحيث لم يعد على المكلف سوى التأكد من المبالغ

توثيق العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية من خلال قانون الإجراءات الضريبية

يهدف مشروع القانون إلى تكريس مبادئ عامة لتطبيق القوانين الضريبية وتسهيل الإجراءات الضريبية وتكييفها مع التطورات والتغيرات العملية وإلى تحديد بعض المفاهيم المستعملة في القوانين الضريبية. يسعى القانون المذكور من خلال ذلك إلى تحديد وتوضيح حقوق وموجبات المكلف من جهة وموجبات الإدارة الضريبية من جهة أخرى وبشكل خطوة إضافية لجعل العلاقة في ما بينهما أكثر شفافية...

ترقبوا تفاصيل إضافية حول مضمونه في الأعداد المقبلة من "حديث المالية". ■



في خطوة تهدف إلى تحسين العلاقة بين المواطن والإدارة الضريبية وتماشياً مع ورشة إعادة هيكلة النظام الضريبي، أطلق مشروع خصير قانون الإجراءات الضريبية منذ العام ٢٠٠٤، ويتم حالياً العمل على إنجازه ومن ثم إرساله إلى مجلس النواب لإقراره وتصديقه قبل نهاية العام ٢٠٠٦.

شارك في إعداد النص لجنة مؤلفة من قاض في مجلس شوري الدولة، محامين وخبراء ضرائب، كما تمت الاستعانة بخبراء من صندوق النقد الدولي والاستفادة من مراجع أجنبية من فرنسا، سويسرا، وغيرها.

جمارك دبي تعد مشروع "ضريبة القيمة المضافة" لدول الخليج

الاقتصار على ضريبة القيمة المضافة، أو بحث إمكان تطبيق ضريبة البيعات كأحد البدائل المطروحة.

هذه الخطوة جاءت متزامنة مع المفاوضات التي جريها دولة الإمارات مع كل من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي وأستراليا والصين بهدف توقيع اتفاقيات التجارة الحرة، ما يعني انخفاضاً كبيراً في الإيرادات من الرسوم الجمركية، وبالتالي فإن البديل يكون فرض ضرائب.

تعد "جمارك دبي" بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وبالتنسيق مع وزارة المالية والصناعة الإماراتية دراسة حول نظام الضرائب المقترح "ضريبة القيمة المضافة" في دول مجلس التعاون الخليجي العربية، وذلك بعدما فوضت الأمانة العامة لدول المجلس الإمارات القيام بهذه المهمة.

وتنولى جمارك دبي إعداد هذه الدراسة ضمن فريق عمل شكلته الدولة لهذا الغرض، على أن تبحث جميع الخيارات المناسبة سواء فرض الضرائب بشكل عام في دول التعاون أو

العام، وتلا النقاش عدة مداخلات منها حول بعض القوانين المحففة بحق المرأة لاسيما القوانين الجزائية وقانون الجنسية. وكانت كلمة الختام لوزير المال، شدد فيها على أهمية دور المرأة في المجتمع بشكل عام وفي العالم المهني بشكل خاص. ■

تميز النقاش بتنوع المداخلات المفيدة، وقد أحيته الكاتبة والناشرة السيدة نادين توما مضيفية على الحفل روح الطرافة. واستهلّ هذا اللقاء الذي جمع حوالي ٢٠٠ شخص، بفيلم وثائقي عرض استطلاع آراء عن دور المرأة العاملة في القطاع

مسيرة المرأة... نحو المساواة



كثيرة هي الدول التي اتخذت تدابير صارمة للحؤول دون التمييز بين الرجل والمرأة ولإعطائهما حقوقاً متساوية أمام القانون. ولكن ما زالت مشكلة النساء تتفاقم في المناطق الريفية وتلك التي تعيش في البلدان الفقيرة جداً، حيث نرى تهميشاً واضحاً لها واغتصاباً ظاهراً لحقوقها (كحرمانها من التعلم والاختار بها واستغلالها في الدعارة...). فأوجه اللامساواة كثيرة جداً ولكنها تصب جميعها في خانة واحدة ألا وهي الانتقاص من كرامة وحقوق المرأة.

وفي النهاية، إن طريق المساواة طويلة جداً وما زال أمامنا الكثير للقيام به، ولكن لا بد من التنويه بالجهود المبذولة للاعتراف بحقوق المرأة وإقرار مبدأ المساواة بينها وبين الرجل: كلاهما إنسان، كلاهما صورة الله، فلم التمييز؟ ■

كارول أبي خليل

وحدة الأبحاث والدراسات الضريبية

تاريخ من المعاناة والفهر والقمع...
تاريخ من التمييز والذل والمنع...
تاريخ ملأته بالصبر والدمع...
إنه تاريخ المرأة.

فالمرأة بصورة عامة عانت الأمرين وتعرضت لصعوبات وعقبات جمة في مسيرتها للتحرر من النظرة الدونية نحوها وللوصول إلى مبدأ المساواة بينها وبين الرجل على جميع المستويات (اجتماعية، اقتصادية، ثقافية...).

أما المرأة اللبنانية، فتمثلت الخطوة الأولى في مسيرتها هذه، بمنحها الحقوق السياسية عام ١٩٥٣، واستتبع بالاعتراف بحقها كزوجة في اختيار جنسيتها عام ١٩٦٠ وحقها بالترشح للمجالس المحلية عام ١٩٦٣. في العام ١٩٧٤، ألغي مطلب الحصول على إذن الزوج للسفر، كما ألغي حظر استخدام وسائل منع الحمل عام ١٩٨٣. وفي السنة التالية، تم توحيد سن نهاية الخدمة ومنحت المرأة مستحقات في الضمان الاجتماعي متساوية مع الرجل. وقد كان لبنان طرفاً في عدة اتفاقيات اعتمدها اليونسكو ومنظمة العمل الدولية في موضوع المساواة بين الجنسين. وسنة ١٩٩٦، انضم لبنان إلى اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وأنت الإجراءات المتبعة في هذا المجال بثمارها سريعاً، إذ برز دور المرأة جلياً في جميع القطاعات والمجالات. أما الدور الأبرز الذي لعبته وما زالت، فهو دورها كأم تهتم بأولادها بطريقة أصبحت أكثر وعياً وفعالية منذ انفتاحها على المجتمع وانخراطها به.

التصريح الإلكتروني ٠٠٠ بعض تجارب دول العالم

تعددت فوائد التصريح الضريبي الإلكتروني لاسيما في ما خص المكلفين بحيث بسّطت الإجراءات المعتمدة سابقاً وخفضت كلفتها لناحية الوقت والمال؛ فلم يعد على المكلف الذهاب إلى الإدارة المالية لتقديم تصريحه أو الانتظار في صف طويل لإتمام معاملاته. كما قلّت الكلفة المتوجبة على الحكومة وكذلك الكلفة المتوجبة على البيئة بعد التخلي عن النسخ الورقية. وقد اعتمد العديد من الدول طريقة التصريح هذه، وفي ما يلي بعض الأمثلة عن تجاربها في هذا المجال:

غير قانون الحاسبة العمومية الذي يرتكز على اعتمادات البنود بينما موازنة البرامج والأداء هي موازنة مشاريع. كما يتطلب توظيف جهاز بشري متخصص وخضير الإدارات العامة من خلال التدريب على النظام الجديد وإعداد القوانين اللازمة. ويبقى الأهم البدء بالخطوة الأولى نحو هذا الاتجاه. وهنا لا بد من الإشارة إلى الاتجاه لوضع صيغة لقانون جديد بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ووزارة المالية. ونحن اليوم في صدد الإعداد لورشة عمل للبحث في كيفية تحسين إعداد الموازنة لإدخال بعض مبادئ موازنة البرامج والأداء.

ما هي توصياتكم واقتراحاتكم للمستقبل؟

نتمنى على الإدارات العامة التجاوب مع وزارة المالية عند تحضير مشاريع الموازنة الجديدة. والعمل كفريق واحد في سبيل المصلحة العامة؛ وهنا لا بد من التنويه بحس التعاون الذي أبداه كل من المديرية العامة للأمن العام ووزارة البيئة وإدارة الإحصاء المركزي وهيئات الرقابة التي قدمت مشاريع موازنة مدروسة ودقيقة. وأتمنى أن نعمل جميعاً على البدء بالتحضير لموازنة البرامج والأداء التي تبقى من بين الأهداف الرئيسية لوزارة المالية. ■

هل تعلم؟

أن موازنة العام ٢٠٠٥ نصت على تخفيض الغرامات على الرسوم البلدية بنسبة ٩٠٪ وعلى رسوم السير بنسبة ٨٥٪. وفي محاولة لتخفيض النفقات نصت موازنة العام ٢٠٠٥ على إخضاع المساهمات والمساعدات لغير القطاع العام إلى آلية خاصة تصدر عن مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير المالية والوزير المختص.

أما النفقات الاستثمارية فلم تصرف وقد أنفقت الإدارات المعنية من الاعتمادات المدورة غير المعقودة المتوفرة لديها باعتبارها مصدقة من المجلس النيابي في موازنة سابقة.

بما تميزت موازنة العام ٢٠٠٥؟

إذا ما نظرنا إلى موازنة العام ٢٠٠٥ لاعتبرناها موازنة عادية ترتكز في نفقاتها على موازنة العام ٢٠٠٤. لكنها لحظت للمرة الأولى سلفات لمؤسسة كهرباء لبنان من اعتمادات موجودة في الموازنة وفقاً لنظام وآلية تتفق عليها كل من وزارة المالية ومؤسسة كهرباء لبنان وقدّر الاعتماد بـ ١١٠٠ مليار ل.ل. أما الغاية من ذلك فهو تعزيز الشفافية فيما يتعلق بنفقات مؤسسة كهرباء لبنان وإطلاع المجلس النيابي على مقدار عجز مؤسسة كهرباء لبنان بدلاً من إعطائها سلفات خزينة لا يضطلع عليها المجلس النيابي مسبقاً.

ماذا في موازنة العام ٢٠٠٦؟

لقد أعدت مديرية الموازنة أرقام موازنة العام ٢٠٠٦ وتم إرسالها إلى وزير المالية. الدكتور جهاد أزغور، الذي طلب إجراء تعديلات عليها ووضع مشروع موازنة للعام ٢٠٠٦ تتلخص أهدافه بتخفيض العجز من خلال ضبط النفقات والاستغناء عن النفقات غير الملحة. لذا تضمن مشروع الموازنة اقتراحات لتعديلات ضريبية وتعديلات في النصوص القانونية وبعض الإصلاحات سيتم الإفصاح عنها عندما يصبح المشروع في صيغته النهائية.

هل هناك توجه لاعتماد موازنة الأداء في وقت قريب؟

لا نزال اليوم في مرحلة التفكير والتحضير لتطبيق موازنة البرامج والأداء. فالبداية بتطبيق هذه الموازنة يتطلب قانوناً جديداً

مهام مديرية الموازنة ومراقبة النفقات

مواعيد للجهات المعنية في الوزارات والإدارات العامة للتداول معها في شأن الملاحظات والتي تدور في الغالب حول ضبط الإنفاق والحد من المبالغة فيه. ومن المفترض أن ينتهي العمل بالمشروع قبل أول أيلول ليرفع إلى مجلس الوزراء. وتبقى المتابعة ليقر في مجلس الوزراء وليودع بعدها السلطة التشريعية ضمن المهلة المحددة في الدستور لتقوم اللجان النيابية بدرسه. وبعد إقراره يتم طبعه ومراقبته من قبل المديرية. بعد إقراره يوزع على كافة الوزارات والإدارات العامة والمؤسسات.

وإلى جانب هذه المهمة تتولى مديرية الموازنة ومراقبة النفقات مراقبة تنفيذ الموازنة وهي أعمال المراقب المركزي لعقد النفقات ومراقبو عقد النفقات. مع الإشارة إلى أن مدير الموازنة هو وفقاً للقانون المراقب المركزي لعقد النفقات ويتولى

يعرّف قانون الحاسبة العمومية الموازنة على أنها "صك تشريعي تقدر فيه نفقات الدولة ووارداتها عن سنة مقبلة وجرّاز بموجبه الجباية والإنفاق". وتكون المباشرة بإعداد الموازنة بمبادرة من وزير المالية الذي يصدر تعميماً في أوائل السنة إلى الوزارات والإدارات العامة يتضمن التوجه العام لبرنامج الحكومة المالي والاقتصادي والأسس الواجب اعتمادها في تحديد النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية. وتتولى السلطة التنفيذية حصراً إعداد الموازنة بحيث يضع كل وزير قبل نهاية شهر أيار من السنة مشروعاً بنفقات وزارته عن السنة التالية ويرسله إلى وزير المالية مشفوعاً بالمستندات والإحصاءات والإيضاحات اللازمة لتبرير كل اعتماد من الاعتمادات المطلوبة. بعدها يحيل وزير المالية مشاريع الوزارات إلى مديرية الموازنة ومراقبة النفقات التي تتولى درس المشاريع وتسجيل الملاحظات بشأنها ثم تحدد

والإلكترونيات وغيرها. فيما تقتضي الثانية القيام بفرض الضرائب على مختلف أنواع السلع والخدمات. يُذكر أنه لا يوجد في الوقت الحالي ضرائب مبيعات أو دخل في دولة الإمارات بينما تفرض الضرائب على أرباح شركات الطاقة والبنوك الدولية على المستوى الاتحادي. وضريبة ١٠٪ على مبيعات الفنادق المطبقة في دبي. أن الإمارات حققت فائضاً كبيراً في الميزانية المجمعة في عام ٢٠٠٤ بلغ ١٧,٢ مليار درهم (الدولار يعادل ٣,٦٨ درهم) بفضل ارتفاع أسعار النفط على المستوى العالمي. لكنها كانت سجلت عجزاً بلغ ١٧,١ مليار درهم في عام ٢٠٠١ عندما كانت أسعار النفط أقل بكثير. (المرجع: "العربية" عدد ٢٠٠٦/٢/١٤) ■

غريتا مهنا

وحدة الأبحاث والتحليل الضريبي



تجدر الإشارة إلى أن صندوق النقد الدولي كان قد طالب الإمارات التي تشهد ازدهاراً عقارياً بإدخال ضريبة ملكات وتوسيع ضريبة الشركات لتشمل جميع القطاعات. محذراً من أن الفائض في ميزانية الدولة لا يمكن أن يتواصل إلى ما لا نهاية من دون دعم العائد الضريبي.

في هذا الإطار، أعد الصندوق تقريراً ومن أبرز التوصيات التي جاءت فيه:

إن نظام الضرائب المقترح يجب ألا يؤدي إلى زيادة الأسعار حيث أنه يعتبر بديل للرسوم الجمركية.

تطبيق النظام الضريبي الجديد على مرحلتين: تتضمن الأولى تطبيق الضرائب على سلع مختارة مثل منتجات التبغ والسيارات

الملف

الموازنة في تعقيدها: ضوء على موازنة ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، مقابلة مع مدير الموازنة ومراقبة النفقات

موازنة العام ٢٠٠٥ طال انتظارها، وصدرت بعد أن مرّت بمخاض طويل دام سنة، مما أثار تساؤلات عديدة أجاب على بعضها الأستاذ إلياس شربل، مدير الموازنة ومراقبة النفقات، في مقابلة أجرتها معه "حديث المالية".

لماذا تأخرت موازنة العام ٢٠٠٥؟

لم ينتج التأخير في إعداد الموازنة عن وزارة المالية التي حضرت مشروع الموازنة وقدمته لمجلس الوزراء ضمن المهلة الدستورية. إنما أتى نتيجة الأحداث التي عصفت بلبنان وأدت إلى تغيير الحكومات وبالتالي تغيير وزراء المالية الذين يبتون في هذا الشأن. فكان أن مر مشروع موازنة العام ٢٠٠٥ بأربع مراحل:

المرحلة الرابعة: بعد الانتخابات النيابية وتشكيل حكومة جديدة أعدت وزارة المالية، الذي تولى حقيبتها الدكتور جهاد أزعور، مشروعاً جديداً يركز على المشروع الأول الذي كان أعده الرئيس السنيورة من دون أن يتضمن الإصلاحات المطروحة وذلك نظراً لضيق الوقت وضرورة إصدار قانون موازنة قبل نهاية العام ٢٠٠٥. فكان أن أقر مجلس الوزراء للمشروع في ١٧ تشرين الثاني (أي مع تأخير سنة) بعد أن درسته لجنة المال والموازنة خلال شهري كانون الأول ٢٠٠٥ وكانون الثاني ٢٠٠٦ وصدر القانون في ٣ شباط ٢٠٠٦.

على أي أساس تم الإنفاق خلال العام ٢٠٠٥؟

جرى الإنفاق على أساس القاعدة الأثني عشرية وفقاً لقانون المحاسبة العمومية؛ فدفعت النفقات الدائمة (رواتب، إيجارات...) التي تقتضي المصلحة العامة باستمرارها ضمن الاعتمادات المصدقة في موازنة السنة السابقة (٢٠٠٤). وقد حصلت بعض الإشكالات حيث زادت قيمة بعض النفقات عن المبالغ التي أقرت في موازنة العام ٢٠٠٤. فطلبت وزارة المالية من مجلس الوزراء الموافقة على عقد هذه النفقات وتصفيتها وصرفها وفقاً لما هو ملحوظ في مشروع موازنة العام ٢٠٠٥ وقد أتت المادة ٣٢ من قانون موازنة العام ٢٠٠٥ لتجيز هذا الإجراء بصورة قانونية وبمفعول رجعي.

المرحلة الأولى: تمثلت بمشروع الموازنة الذي أعده وأطلقه وزير المالية آنذاك الأستاذ فؤاد السنيورة والذي شكل مشروعاً إصلاحياً متكاملأً تضمن فصلاً إصلاحياً من ٦٠ بنداً نص على رؤية واضحة وتوجهات للمعالجات الإدارية والمالية والاقتصادية في إدارات الدولة كافة. ولكن مع استقالة الحكومة وضع هذا المشروع جانبا.

المرحلة الثانية: مع مجيء حكومة جديدة، وتسلم الدكتور إلياس سبابا حقيبة وزارة المالية، تم إعداد مشروع جديد تضمن بعض الإصلاحات التي نص عليها المشروع السابق وتم إرساله إلى مجلس الوزراء؛ غير أن هذا المشروع لم يبصر النور بسبب استقالة الحكومة.

المرحلة الثالثة: انهمكت الحكومة الثالثة في التحضير للانتخابات النيابية ولم يتسن لوزارة المالية وعلى رأسها الأستاذ دميانوس قطار التحضير لمشروع موازنة للعام ٢٠٠٥.

أهمية تضمين المواضيع الاقتصادية والاجتماعية في الحوار الوطني

في إطار الحوار الذي أطلقته قيادات البلاد الأساسية، وجه وزير المالية الدكتور جهاد أزور خلال مؤتمر صحفي عقده في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، في ٢٠١٦/٣/٤، نداءً إلى المتحاورين في مجلس النواب بضرورة إدراج الشأن الاقتصادي كبنء أساسي على طاولة الحوار أسوة بالمواضيع السياسية لأن الحوار البناء والإيجابي لن يكتمل إذا لم يشمل الأمور الاقتصادية ويعالج الهموم الاجتماعية والمعيشية للمواطنين. كما أرسل الدكتور أزور بكتابين إلى دولة رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء لطلب أن تكون المواضيع الاقتصادية والاجتماعية من العناوين الأساسية على جدول الحوار إلى جانب العناوين الأساسية الأخرى المطروحة.

لكن هل هذا النداء هو للتنبيه من مخاطر أزمة اقتصادية؟ ليس تماماً فالوزير حاول تسليط الضوء على أهمية طرح المواضيع الاقتصادية في الجلسة الحوارية، وأراد لفت النظر إلى أنه وعلى الرغم من الأجواء السياسية والأمنية غير المشجعة، فقد تم عزل الوضع المالي والاستقرار النقدي والاقتصادي العام عن الوضع السياسي. ومن المفارقة إننا لاحظنا حسناً ملموساً في المؤشرات المالية خلال الستة أشهر المنصرمة جلى بانخفاض الفوائد وتحسن ميزان المدفوعات من عجز فاق المليار الدولار في النصف الأول من العام الماضي إلى فائض فاق ٧٠٠ مليون دولار مع نهاية العام المنصرم. وختم أزور منبهاً إلى وجود فرصة يجب الاستفادة منها مضيفاً: "أن من دون استقرار سياسي وأمني لن يكون هناك استقرار اجتماعي وفي المقابل فإن عدم وجود استقرار ومو اقتصادي لا يمكن للوضع السياسي أن يستمر فهناك ترابط بين الأمرين". ■



نتائج أعمال اللجنة المشتركة بين وزارة المالية والهيئات الاقتصادية



وضع على طاولة البحث ٨٤ موضوعاً أو اقتراحاً وتم قبول بعكس ما كان متوقع ٥٦ موضوعاً أي ما نسبته ٦٦ في المئة. وأحيل ١٤ اقتراحاً (١٧٪) إلى جهات معنية أخرى. وبقي فقط ١٤ اقتراحاً (١٧٪) لم يؤخذ بهم.

وقد تم التوصل إلى تنسيق مطالب مختلف هيئات القطاع الخاص وإلى فهم ممثلي الوزارة الهدف المشترك ألا وهو تطوير وتحسين التعامل بين الوزارة من جهة والقطاع الخاص من جهة أخرى حتى لا تكون العلاقة بينهما قائمة فقط على تطبيق القوانين والأنظمة بحرفيتها.

النتائج المهمة لحلقات حوار اللجنة المشتركة بين وزارة المالية والهيئات الاقتصادية تم بحثها خلال لقاء جمع وزير المالية بممثلين عن القطاع الخاص في ٢ آذار ٢٠١٦، حيث عرض الحاضرون ما توصلت إليه اللجنة وتداولوا بأهم الخطوات التي ستقوم بها الوزارة لتحسين وتخفيف الإجراءات الإدارية. وذلك استناداً إلى دراسات وضعت من قبل المديرية المعنية في وزارة المالية والمتعلقة بالمطالب والاقتراحات. كما شددوا على ضرورة متابعة الأعمال المتبقية واتباع التوصيات الناتجة عن الاجتماعات السبعة المتتالية للجنة المشتركة والتي بدأت منذ أيلول ٢٠٠٥.

إذا كانت القضايا المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة وضريبة الدخل ومشروع قانون الإفلاس الجديد وغيرها هي التي احتلت صدارة المواضيع فإن الاقتراحات المتبقية لا تقل أهمية عن تلك المنجزة.

وإذا تبلورت الخطوة الأولى بإجازة كبير، فيجب أن تستتبع بإجراءات إضافية تعزز عمل المؤسسات وتنمي الاقتصاد وتعود بمرود أفضل على خزينة الدولة. ■

روبير دباس

رئيس لجنة التشاور المشتركة

بين وزارة المالية والقطاع الخاص

- ثلاثة رؤساء دوائر: دائرة الموازنة- الدائرة الإدارية- دائرة مراقبة النفقات
- ١٤ رئيس دائرة (مراقب عقد نفقات) موزعين على مختلف الوزارات
- ٢٥ موظفاً بين محاسب وكاتب ومحرر ومستكتب وحاجب وخدمات فنية

التوزيع الجندري للمديرية:

موظفو الفئة الثالثة	إناث	ذكور
	٧	١٠
سائر الفئات	إناث	ذكور
	١٥	١٠

باسم وزير المالية مراقبة عقد النفقات في كافة الإدارات والإشراف على القائمين بهذا العمل (وهم مراقبي عقد النفقات اللذين يمثلون المراقب المركزي في الإدارات التي ينتدبون إليها). ووفقاً للقانون، لا تعقد أية نفقة في أي وزارة قبل أن تعرض على المراقب المركزي لعقد النفقات، لتفترن بتوقيعه وتأشيره وفقاً للأصول القانونية.

وبين إعداد الموازنة ومراقبة تنفيذها، تتولى الدائرة الإدارية في المديرية كافة العمليات الإدارية الملحوظة قانوناً بدءاً من الأعمال التي ترتدي طابعاً إدارياً وصولاً إلى عمليات التنسيق المختلفة.

أما الملاك العددي للمديرية، فهو ٤٣ موظفاً موزعين كالتالي:

- مدير الموازنة ومراقبة النفقات

شارك مدير الموازنة ومراقبة النفقات السيد شربل رئيس دائرة الموازنة الأنسة جوزيان سعد في المؤتمر العربي حول "محاسبة التنوع والمحاسبة الوسيطة لمعالجة الفرق بين الموازنات التخطيطية والفعلية وحساب التباين لكل من التكاليف والإيرادات" الذي انعقد بتاريخ ١٤ و١٥ شباط ٢٠٠٦ في فندق النيل هيلتون في القاهرة.

وزارة المالية تنسق مع المدراء العامين في الدولة حول الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ٢٠٠٦

كما تخلل اللقاء مداخلات لعدد من المدراء العامين حول رؤيتهم وأفكارهم لتطوير الأداء في الموازنة وبرامج الحكومة، صبّ معظمها في ضرورة إعادة هذه المبادرة لتفعيل الحوار والتنسيق بشكل مستمر بين الإدارات المختلفة، وتغيير دوام الموظفين العاملين في القطاع العام إلى الساعة الخامسة لتفعيل العمل، ومعالجة مشاكل التدخل السياسي والقيام بالإصلاح الإداري اللازم ومعالجة مشاكل قانون المحاسبة العمومية والرقابة المسبقة التي يجب تخفيفها لأنها تعرقل العمل الإداري. كما تمّ طرح موضوع قانون البرامج وضرورة إعادة النظر بهذه القوانين لتفادي البدء بمشاريع والعجز عن متابعتها. فضلاً عن طلب تأمين توجيهات خطية لتحضير مشروع الموازنة واقترح أن يصل تعليق الموازنة إلى مجلس النواب.

ختاماً شدد المجتمعون على ضرورة متابعة التنسيق من خلال الاجتماع فصلياً وتحديد محاور من خلال تشكيل فرق عمل متخصصة تعنى مثلاً بالمواضيع الاستثمارية وأخرى بالشؤون الاقتصادية، ولجنة بالخدمات من مواضيع تتعلق بخدمات تعليمية، صحية، بيئية إلى شؤون التنمية مروراً بالبلديات والزراعة وغيرها وسبله اجتماع مع رؤساء مجالس الإدارة والمدراء العامين في المؤسسات العامة والصناديق والمجالس للبحث كفريق واحد في سبل ترشيح الإنفاق في هذه الإدارات والمؤسسات وفي وضع معايير لقياس مردودية الإنفاق ونتائجه. ■



في إطار مساعي وزارة المالية لإجراء إصلاحات في الموازنة العامة والموازنات الملحقه ابتداءً من العام ٢٠٠٦ أعقد وزير المالية لقاءً مع رؤساء مجالس الإدارة والمدراء العامين في الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة والمجالس والصناديق وذلك في ٧ شباط ٢٠٠٦ بهدف البحث في سبل ترشيح الإنفاق في هذه المؤسسات وفي وضع معايير لقياس مردودية الإنفاق ونتائجه.

أما الهدف الأساسي من اللقاء فهو التأسيس لمرحلة جديدة تحت عنوان "ربط الإنفاق المالي بالأداء" تصبح فيها المعالجات المالية عملية مشتركة لا تقتصر فقط على النقاش والمفاوضات التقليدية التي تتم بين وزارة المالية وباقي الوزارات والإدارات في الدولة. وقد شدد اللقاء على ضرورة إعادة النظر في الأنظمة المالية للاحية تطويرها إذ أنها لم تعد تستطيع أن تستوعب تطور عمل الدولة كما أنها ليست قادرة على معالجة المشاكل

المالية الأساسية، بالإضافة إلى ضرورة وضع التصورات والبرامج لورش وخطط عمل عالية المستوى تهدف إلى تطوير الأداء في الموازنات. كما شدد اللقاء على أهمية تطوير الموازنات لتتحول إلى "موازنات أداء" تنطلق من معايير وأهداف كل وزارة وإدارة تبنى على أساسها العمليات المالية.

بناءً على ما تقدم نستخلص ما يلي:
إن العائدات الخاصة بالموظف تحتسب على أساس وظيفته الأساسية، أو الوظيفة التي يشغلها شرط أن يكون هذا الإشتغال قانونياً. أي بعد استشارة مجلس الخدمة المدنية. وهنا نطرح مسألة أخرى، وهي المساواة بين المراقبين والمحاسبين والمتحسبين ومراقبي الجباية لجهة احتساب العائدات السنوية، وخصوصاً بعد انتفاء مسببات هذا التفريق الحاصل، لاسيما بعد توحيد الامتحانات لاختيار هؤلاء عبر مجلس الخدمة المدنية، وكون هذه الوظائف جميعاً تتساوى من حيث الرتبة والراتب والحقوق والموجبات. أضف إلى ذلك، المساواة في توزيع الغرامات التي صدرت في قانون موازنة عام ٢٠٠٠، وقرارات التوزيع الصادرة بحق هؤلاء من قبل سعادة المدير العام التي لا تفرق بين هذه أو تلك من الوظائف.

... كلها تساؤلات يطرحها موظفو وزارة المالية نطرحها أملياً أن تلقى الصدى الإيجابي في نفوس سامعيها، والسعي الجدي لتحقيقها. ■

المحاسب إلياس زخيا
مديرية الصريفات

الصبر مفتاح الفرج!

تلقينا خبر الإعلان عن الدورة التدريبية "التثبينية" التي ينظمها المعهد الوطني للإدارة لمراقبي الضرائب الرئيسيين ومراقبي التحقق ورؤساء المحاسبة، بترحيب كبير...

كيف لا؟ وزملاؤنا الأعزاء ينتظرون منذ زمن ليس بقصير هذا الخبر. فقد سافر منهم من سافر وعاد من عاد وتزوج من تزوج، والانتظار سيد الموقف.

أما اليوم وبعد أن انطلقت عجلة الدورة الأولى، لا بد من الإشارة أيضاً إلى أن العديد من المحاسبين ومراقبي الضرائب الذين عينوا في الوظيفة منذ حوالي الأربع سنوات ونيف لا زالوا متمرنين وينتظرون دورتهم التثبينية العتيدة... مدركين أن ليس أمامهم سوى الانتظار "فالصبر مفتاح الفرج".... ■

رولا سيلا
رئيسة الدائرة الإدارية
مديرية الشؤون الإدارية

حركة التجارة اللبنانية مع الاتحاد الأوروبي

حركة التجارة اللبنانية مع الاتحاد الأوروبي		(مليون دولار أميركي)	
٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢
١٨٨٠	١٧٤٧	١٥٢٤	١٠٤٦
١٨٦	١٥٨	١٤٨	١٥٠
٪١٠	٪٩	٪١٠	٪١٤
٩٣٤٠	٩٣٩٧	٦٤٤٥	٦٤٤٥
٣٧١٧	٣٧٤٣	٢٨٠٣	٢٨٠٣
٪٤٠	٪٤٠	٪٤٣	٪٤٣

المرجع: الجمارك اللبنانية وبنك لبنان والمهجر للأعمال ش.م.ل

كيف تتم عملية تحديد قيمة حصة موظفي وزارة المالية العامة من عائدات الجباية أو التحصيل السنوية؟

تدور في كل سنة نقاشات طويلة حول أصول وكيفية احتساب العائدات السنوية لموظفي وزارة المالية. في الواقع، تخضع هذه العملية لنصوص قانونية محددة وهي التالية: المادتان ٣٨ و ٣٩ من المرسوم الاشتراعي رقم ٥٩/١٤٧، والمادة ٤٩ من نظام الموظفين، ولاسيما المادة ٤٤ من المرسوم ٧٨/١٦٠٢ التي نصت على ما يلي:

"لا يتوجب على الموظف أي تعويض من أي نوع كان عند تكليفه تأمين أو إشتغال عمل أو وظيفة غير عمله الأصلي أو وظيفته الأصلية، إذا جاء هذا التكليف بصورة مخالفة للأحكام القانونية ولاسيما لأحكام المادة ٤٩ من نظام الموظفين".

وهنا يطرح السؤال حول تحديد مفهوم قانونية التكليف: هل كل تكليف يجريه وزير المالية أو مدير المالية العام لا يعتبر قانونياً إلا بعد استشارة مجلس الخدمة المدنية؟ وبالتالي تعتبر كافة المذكرات الصادرة عنهما غير قانونية لعدم وجود موجب قانوني لعرضها على مجلس الخدمة المدنية؟

وفي حال اعتبار هذه التكاليف غير قانونية، هل تعتبر مفاعيل هذه التكاليف غير قانونية أيضاً، ولا يحق بالتالي للموظفين الاستفادة من تقديرات الوظيفة التي يشغلونها؟ أم تعتبر هذه التكاليف قانونية بمجرد صدورها دون الضرورة إلى استشارة مجلس الخدمة المدنية، وبالتالي ترتب مفاعيلها القانونية، ويحق لهؤلاء الموظفين الاستفادة من تقديرات الوظيفة التي يشغلونها؟

مستجدات التوقيع الإلكتروني

Maritime (CMACGM) ثاني شركة بعد شركة Mediterranean Shipping Company (MSC) تستخدم مرفأ بيروت لإعادة شحن بضائعها. ويعتبر هذا الحدث إنجازاً هاماً بالنسبة لمرفأ بيروت لاحتلال الشركة الأولى المرتبة الثالثة عالمياً والشركة الثانية المرتبة الثانية عالمياً. ■

ضمن إطار العمل على الاستفادة من كافة التسهيلات التي تمنحها المكننة، قامت مديرية المالية العامة بتوجيه كتاب إلى ديوان المحاسبة لإبداء الرأي حول اعتماد التوقيع الإلكتروني لجدول التكاليف بالضرائب المباشرة.

وقد ورد في الطلب المثال التالي:

"تم خلال عام ٢٠٠٣ إصدار ٣٩٤٣٦٠ جدول: وإذا ما اعتبرنا أن توقيع الورقة الواحدة يستغرق فقط ٤ ثوان، فذلك يعني الحاجة إلى حركة آلية متواصلة لمدة ثلاث أشهر ونصف لا بد وأن تستنفذ جهد مدير الواردات ووقته فضلاً عن الجهد والوقت اللازمين من المراقبين والمراقبين الرئيسيين ورؤساء الماليات في المحافظات والدوائر المالية في بيروت".

أما الاقتراح الذي تقدمت به مديرية المالية العامة فينتضمن الآلية التالية:

١. تقوم الدائرة المختصة بإعداد جداول التكاليف من نسختين (نسخة تحقق ونسخة إجمالية) تحمل تواريخ حية لرئيس الوحدة والمراقب الرئيسي والمراقب.
٢. يبرم مدير الواردات النسختين وفقاً للأصول بموجب توقيع حي.
٣. تتولى مديرية الواردات طباعة باقي النسخ مجهزة فقط بالتوقيع الآلي لمدير الواردات من جهاز الحاسوب وتودعها الجهات المعنية وفقاً للأصول على أن تحتفظ لديها بالنسخة الموقعة من قبل الدائرة المختصة.

علماً أن رد ديوان المحاسبة لم يبد اعتراضاً على اعتماد الآلية المقترحة. ■

غريتا مهنا

وحدة الأبحاث والتحليل الضريبي

لبنان يطبق اتفاقية الشراكة الأوروبية

بدأ لبنان بتطبيق اتفاقية الشراكة الأوروبية التي وقعها في كانون الثاني من العام ٢٠٠٢. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز العمليات التجارية وتوثيق التعاون على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

كما تسعى إلى التمهيد لإنشاء منطقة تجارة حرة بين لبنان والاتحاد الأوروبي مما يؤدي إلى إزالة الحواجز والرسوم التجارية عن كافة البضائع المستوردة من الاتحاد الأوروبي بحلول العام ٢٠١٠. كما تنص الاتفاقية على التعاون في مجالات عديدة على غرار النقل والطاقة والزراعة وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية المستدامة. وفي هذا الإطار يبدأ لبنان بمناقشة خطة عمل خماسية لتطبيق الاتفاقية. ■

الإسكوا: مرفأ بيروت يحتل المرتبة ٨ في المنطقة والـ ١٥٥ على الصعيد العالمي

أشار "التقرير السنوي للعام ٢٠٠٥" حول مشاريع التنمية الهادفة إلى الاندماج الإقليمي والعالمي والتي يتم تطبيقها في دول منطقة "الإسكوا" إلى أن مرفأ بيروت احتل المرتبة الثامنة من أصل ١٦ مرفأ في منطقة الإسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا). كما احتل المرتبة الـ ١٥٥ عالمياً في ما يتعلق بحصصه في الحاويات التي تبلغ سعتها ما يقارب ٣٩ م^٣ أي ما يعرف بالـ (TEU) حيث ملك في العام ٢٠٠٣ ٣٠٥,٩٣٣ حاوية. كذلك أصبحت شركة الشحن الفرنسية Compagnie Maritime d'Affrètement-Compagnie Générale

جديد فريق المعهد المالي:



• انضمّ إلى فريق المعهد المالي كمسؤولة تحرير الأنسة سيلين مناسا الحاصلة على ماجستير في العلوم السياسية وعلى دبلوم دراسات عليا في الإعلام والتواصل من جامعة القديس يوسف في بيروت.

زواج



• المراقبة ميرنا صادر (مالية جبل لبنان) من السيد جوزف خديج.



• محتسب قضاء طرابلس السيد عبد الرحمن غزاوي من الأنسة روعة المصري.

• المراقب محمد نجم (أملاك مبنية) من السيدة هيفاء كايد.

مغادرة...

ودّع المعهد المالي الأنسة هلا كميريس المتجهة نحو حياة مهنية جديدة بعد خمس سنوات من الخدمة في المعهد. والأنسة لبنى بستاني التي التحقت بعائلة المعهد لمدة أربع سنوات والمغادرة إلى حياة وبلد جديد... وكانت لرئيسة التحرير السابقة هذه الكلمات:

زملائي،
أتوجه إليكم في رسالتي هذه بمناسبة اليوم الأخير لي في المعهد المالي... ويبقى أن أقول أن انتمائي إلى أسرة المعهد كان مدعاة فخر لي ... لقد اختبرت خلال عملي لحظات سعيدة وأخرى صعبة غير أنها زودتني بخبرة مهنية صلبة قد تفتح لي آفاقاً جديدة... كثر هم الأصدقاء الذين تعرفت عليهم في المعهد لا شك أنهم سيبقون في الذاكرة ... لن أقف على الأطلال لكن لا يسعني سوى أن أحيي الصامدين والصامدات في المعهد المالي... أستودعكم وأتمنى لكم حظاً سعيداً. ■

لبنى بستاني

سودوكو...

السودوكو لعبة يابانية سهلة تعتمد على المنطق. أكمل الشبكة بواسطة أرقام من 1 إلى 9 شرط استعمال كل رقم مرة واحدة فقط في كل خط أفقي وفي كل خط عمودي وفي كل مربع من المربعات التسعة الكبيرة.

	6		1	4		5	
		8	3		5	6	
2							1
8			4	7			6
		6				3	
7			9	1			4
5							2
		7	2	6	9		
	4		5	8		7	

"زفة الصيفية وفرحة الخزينة"

قرأت بإمعان مقال الزميلة غريتا مهنا في العدد ٢٣ من مجلة حديث المالية، وخبديداً في الصفحة ١١ منها حيث تطرقت للمبالغ الضخمة التي تقاضتها مصلحة الضرائب المصرية في السنوات الأخيرة من الممثلين والمطربين والراقصات...

وقد ختمت مقالها بالقول إن تهافت الفنانين اللبنانيين على تأدية واجبه الوطني لجهة دفع الضرائب، موضوع بحاجة إلى التدقيق...

زميلتي العزيزة، اسمحي لي أن الفت انتباهك إلى أنك دلت على شيء و غابت عنك أشياء.

فبالإضافة إلى الفنانين لا بد من التوقف عند ظاهرة ملفنة هي حالة مصممي الأزياء والمزينين ومراكز التجميل وشركات تنظيم الأعراس و"الزفة" والمصورين ...

فإذا قصدنا احد مزيني الشعر النسائيين المعروفين، تطول وتطول ساعات الانتظار بالرغم من ارتفاع الأسعار...

أما في حال رغبتنا بالاطلاع على آخر صحاحات الموضة خضيراً لزياف أو مناسبة ما، فيسألنا ناطور البناية التي اتخذ فيها مصمم الأزياء مركزاً له، إلى أين؟ هل لديكم موعد؟

وإذا تم اجتياز الحاجز الأول، هذا لا يعني أن اجتياز الحاجز الثاني، المتمثل بالسكترتيرة، أمر سهل... وحتى ذلك الحين نكون لا نزال عاجزين عن رؤية أي من التصاميم، واخذ فكرة ولو عامة عن أسعارها... فالسكترتيرة تقترح علينا إعطاءنا موعداً، بعد أسبوعين على الأقل وبشرط ألا نكون في الـ high season، وإلا فيتم إرجاء الموعد لبعده شهر أو أكثر...

ويأتي يوم الموعد مع المصمم، وبعد اخذ ورد يخبرنا أن السعر هو ابتداءً من ألفي أو ثلاثة آلاف دولار أميركي... و في حال بدا أي تعجب على وجوهنا يسارع بالقول: "سعر مقبول نسبة للنوعية"!!!

لن أطيل الكلام، فالفكرة ليست بانتقاد هذه القطاعات وأصحابها، ما عاز الله، ولكن الهدف الأساسي هو لفت الانتباه إلى أهمية أن تفرح الخزينة مع فرحة الأعراس بالصيفية، وعقبال العائزين...

رولا سيلا

رئيسة الدائرة الإدارية

مديرية الشؤون الإدارية

بعد أربعين عاماً من الخدمة...



تكريماً لأربعين سنة من الخدمة، أقامت مالية لبنان الجنوبي حفلاً للمراقب مارون الحاج بحضور موظفي مالية لبنان الجنوبي ومدير الواردات السيد لؤي الحاج شحادة بتاريخ ٢٤/١/٢٠١٦. وبالمناسبة ألقى الموظف المتقاعد كلمة أثرت بنفوس الحاضرين. هذا بعض ما جاء فيها:

"...غداً أيها الأحبة سأطوي صفحة الأربعين عاماً، مكللاً هامتي مجد ما أجزت، فخوراً بما نسجت من علاقات الود والصدقة، مع محيط تعاملت حيث كان العدل والالتزان منهجاً لي و سبباً غداً سأرحل عنكم وأترك لكم زاد قلبي، مشبعاً بالحنين والاشتياق، فعذراً حيثما أسأت، وصفحاً حيثما قصرت..."

...أيها الرفاق، أيها الأحبة، متأهب أنا للرحيل، وفي حقيقتي أيضاً من صداقتكم التي لا تحد. فيحنان الأبوة الحاضرة، وصلابة الأخوة الجامعة، ورساخة الصداقة التي لا تخون. بخشوع كبير أمام المقامات التي تشغلون، و بحيرة البحر من جديد في سفينة بحر الوجود، أودعكم واحداً واحداً، والدمعة تحرق العين، والغصة تؤلم القلب، والفراق يعذب الروح، شاكراً غنى حضوركم الشخصي، وما فعلتموه، لإجراح يوم يعز بعده اللقاء."

بنين وبنات



• رزقت المراقبة هناء سعادة (مالية جبل لبنان) بمولود أسمته انطونيو.

• رزقت المراقبة كريستيان حيدر بمولود أسمته شربل.



• رزقت المراقبة ماجدة علام بمولودة أسمتها يارا.

• رزقت المراقبة نارمند سكاف بمولود أسمته هادي.

• رزقت المراقبة رين حبيقة (مالية جبل لبنان) بمولود أسمته أنطوني.

خطوبة



• المراقب وسام خليل شريم (مالية جبل لبنان) من الآنسة كريستين وهي عطايا.



كتاب من المكتبة المالية



في خِجَاح أي نظام ضريبي. إذ تقع عليها مسؤولية تنفيذ التشريع الضريبي بواسطة أجهزتها المختصة فتقوم بفرض الضريبة وخصيبلها وتأمين الانضباط الضريبي. إن اعتماد أفضل التشريعات وإتباع أفضل السياسات لا يمكن أن يحققا النتيجة المرتقبة إذا كانت أداة التنفيذ الإدارية عاجزة عن استيعابها وتطبيقها. ■

الضرائب على الدخل في لبنان. الدكتور جوزف طريبه. دار النهار. ٢٠٠٥

يعالج هذا الكتاب مختلف الأمور التي خُيَط بنظام ضريبة الدخل في لبنان على ضوء آخر التعديلات التشريعية التي لحقت به، مع التركيز على النواحي العملية التطبيقية والتفسيرات الإدارية، كما أنه يتناول مقارنات مع بعض قوانين الضرائب الأجنبية.

يتطرق المؤلف وهو رئيس سابق لضريبة الدخل في مديرية الواردات إلى موضوع الإدارة الضريبية معتبراً أن لها الدور الأهم

زيارات منظمة لطلاب الجامعات إلى المعهد المالي

والسياسات المالية المتبعة وعلى المعهد المالي وعلاقات التعاون مع البنك الدولي لاسيما الإمكانيات التي يوفرها مركز المعلومات العامة الذي تستضيفه المكتبة المالية. كما خصص البرنامج زيارتين للطلاب: الأولى للمكتبة المالية اضطلعوا خلالها على الخدمات المتوفرة فيها والثانية لمديرية الضريبة على القيمة المضافة. ■



بهدف تعزيز التواصل بين وزارة المالية والشباب اللبناني. قام المعهد المالي بالتعاون مع جمعية الشبان المسيحية بتنظيم أربعة ورش عمل خلال شهر آذار تنوجه إلى الطلاب الجامعيين. فاستقبل المعهد ٧٤ طالباً جامعياً ذوي إختصاصات مختلفة لتعريفهم على وزارة المالية ودورها ومشاريعها. وعلى النظام الضريبي في لبنان

فريق المعهد مستمر باستقبال الوفود الجامعية حتى شهر حزيران الجاري علماً أن هذا النشاط يندرج في سياق النشاطات التي يقوم بها المعهد احتفالاً بمرور عشر سنوات على تأسيسه.



نشرة صادرة عن المعهد المالي

علي: مديرية الموازنة ومراقبة النفقات، بشير عيد: المديرية العامة للجمارك، هلا فواز: دائرة ضريبة الرواتب والأجور، رنا كرم: مديرية الخزينة والدين العام، غريتا مهنا: وحدة الأبحاث والتحليل الضريبية

• رئيسة التحرير: سيلين مناسا
• إشراف: لياء المبيض البساط
• تصوير: Int'l pictures وكاميرا المعهد المالي
• طباعة: المطبعة العربية

• هاتف: ٠١/٤٢٥١٤٧ - ٠١/٤٢٥١٤٩
• فاكس: ٠١/٤٢١٨٦٠

• أعضاء لجنة تحرير حديث المالية: رانيا أبو جوده، جنان الدويهي، جيد بكداش، رولا درويش، جوزيان شبلي، ليلى عقيقي، المعهد المالي، كلود حداد: المديرية العامة للشؤون العقارية/مصلحة المساحة، الياس زخيا: مديرية الصرفيات، رلى سيليا: مديرية الشؤون الادارية، رجاء شريف: مديرية الحاسبة العامة، وداد